

## أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على خيارات الدولة الجديدة

### The Impact of Information and Communication Technology on State Options



الدكتور/ نبيل كرييش

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر

dr\_kribeche@yahoo.fr

طالب الدكتوراه/ يحيى باي نجاح

جامعة باتنت 01، الجزائر

yahiabeynadjah@gmail.com

تاريخ القبول للنشر: 2018/11/25

تاريخ الاستلام: 2018/09/19



#### ملخص:

يهدف المقال إلى توضيح مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة على الدولة القومية انطلاقاً من ثلاثة خيارات: خيار نزعة التحول في مجال قوة المعلومات وتحسين الإدارة، وخيار منطق التشبيك وأثره على العلاقة بين الدولة والتقانة، بالإضافة إلى مستقبل دور الدولة في ظل تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات. وقد تم إبراز أهمية العلاقة الموجودة بين الدولة والتقانة في ظل تركيز النقاش في القرن الواحد والعشرين على ضرورة تحقيق التكامل المعرفي لتحقيق توازن جديد واستيعاب تحولات مابعد الحداثة (مابعد النموذج الفيبري)، بعد تراجع دور الدولة وتزايد الاهتمام بمركزية الإنسان في تحقيق التنمية، خاصة مع انتشار مظاهر الفساد وتقويض الديمقراطية، وارتباط مستقبل العلاقة بين الدولة والتقانة بمجموعة من الإشكالات.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ الدولة؛ الشبكة؛ البيروقراطية؛ التنمية.

#### **Abstract:**

*This paper aims at demonstrating the impact of modern information and communication technology on the nation state on the basis of three options. The first option consists of the shift trend in the field of information power and administration improvement; the second option is the networking logic and its impact on the relationship between state and technology; as for the third option, it is related to the future of the state role under information technology evolution. The importance of the relationship between the state and technology has been*

*highlighted within the context of focusing discussion in the 21st century on the necessity of achieving knowledge integration to reach new balance and assimilate the post modernism transformations (Post Weberian Model) after the regression of the state role and the increasing attention paid to the anthropocentrism in achieving development especially under the widespread corruption, the undermined democracy and considering the fact that the future of relationship between the state and technology is linked to a series of problems.*

**Keywords:** Information and communication technology, state, Network, Bureaucracy, Development.

### مقدمة:

تمثل المعلومات أحد المظاهر المعرفية والثقافية التي تجعل من المجتمع الحديث متميزا ومتطورا على مختلف الأصعدة، حيث تبرز تقانة الاتصال والمعلومات في المرحلة الراهنة، كبديل ووسيلة من وسائل القوة والتغيير، بعد أن حولت العالم إلى مجال واحد يتجاوز جميع أسوار القيود ومساحات الانغلاق، ويفرض قيما جديدة تشجع على الإبداع والتجديد والتطوير الجماعي، بالتوازي مع ما تخوله هاته الوسيلة من قدرة على التحرر والانسحاب أو النفاذ السريع.

فكما تبرز الحاجة في مجتمع المعلومات إلى ضرورة الاهتمام بقدرات الفرد- المواطن وتطوير مهاراته لأجل تعميم وتوسيع فرص الاستفادة الخدمية والفنية والتحليلية للمعطيات المعرفية والمعلوماتية، تتجلى في المقابل مشكلة الاختلاف أو التمايز في ما توفره هذه التكنولوجيا المعاصرة من وسائل ووسائط، بسبب الاتساع في حجم الهوة التي تفصل بين الأفراد في عصر العولمة وانتشار أساليب الإقصاء والتهميش على مختلف الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، سواء على أساس الثروة أو الجنس أو العمر والثقافة.

الأمر الذي يؤثر على النسيج الاجتماعي للدول والمجتمعات، ويطرح ضرورة التفكير في إيجاد الحلول والبدائل الملائمة لمواجهة مختلف التحديات والتناقضات المطروحة في هذا الإطار، لاسيما على مستوى البلدان النامية. حيث لابد من إيجاد الآليات والاستراتيجيات التي من شأنها حماية الخصوصيات الثقافية والاجتماعية الوطنية، وضمان التعاطي الحسن (بسهولة، ودقة، وثقة...) مع ما تتيحه تكنولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات من أفكار ومعطيات وما تطرحه أيضا من إشكالات، سواء من حيث التفاوت الكبير في حجم القدرة المتوفرة على الصعيدين القومي والبشري ( قدرة التحليل والتفسير والتخزين....) أو من حيث غياب سياسات وطنية - عالمية موحدة وفعالة، تكون قادرة على تجاوز شتى صور العجز المادي والأخلاقي التي ما فتئت تتفاقم يوما بعد يوم، نتيجة غياب أو ضعف برامج البناء والتأهيل التي بإمكانها تكريس مقومات المنعة الاجتماعية والاقتصادية وعدم تقلص مستوى الفجوة الرقمية واستمرارية ظاهرة التبعية التكنولوجية والعلمية للبلدان النامية.

وعموما، إن التحول إلى المجتمع الرقمي قد جعل المعلومة قوة وتحديا في أن واحد. قوة، من جهة ضمان التطوير والتغيير والتحصين القيمي - الأخلاقي، وخلق وظائف جديدة، وتقليص حجم البطالة،

وتحريك الاقتصاد وتحسين البنية التحتية، وإنجاح السياسات العامة الاجتماعية على الصعيد المجتمعي في مجالات التعليم والصحة والضرائب .... وتحدياً من جهة أخرى لدى البلدان النامية، بسبب ضعف مستويات الوعي والأمن والدخل وغياب التشريع الملائم....

وعليه، سوف نحاول في هذه الورقة التطرق إلى أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على خيارات الدولة الجديدة، بناء على مختلف التصورات والمفاهيم المعرفية ذات العلاقة بالموضوع، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هي خيارات الحفاظ على الدولة الوطنية في ظل تغير مفهوم القوة وتعزيز ثقافة التشبيك في مجالات الاقتصاد والسياسة؟ وما هي آثار توازنها الجديدة؟ وفقاً للمحاور التالية:

أولاً- نزعة التحول في مجال قوة المعلومات وتحسين الإدارة:

ثانياً- منطلق التشبيك وأثره على العلاقة بين الدولة والتقانة.

ثالثاً- مستقبل دور الدولة في ظل تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات.

## المحور الأول

### نزعة التحول في مجال قوة المعلومات وتحسين الإدارة

قبل الحديث عن مفاهيم الشبكة والشراكة بين الدولة والتقانة تجدر الإشارة إلى أن مفهوم القوة قد تطور ولم يعد يرتبط بالمعنى التقليدي المنحصر في الجانب العسكري أو المادي، بعد أن تحول ميزان القوة في عصر الثورة التكنولوجية إلى من يمتلك المعلومة ويسعى إلى تعزيزها بالإنتاج الفكري والعلمي والتطور التقني. حيث إلى جانب شمولية مفهوم القوة وامتداده إلى مجالات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية<sup>(1)</sup>، هناك العلاقة التاريخية الجدلية التي تجعل من القوة معرفة<sup>(2)</sup>، عندما تغير مفهوم القوة من الناحية الاقتصادية والمادية ولم يعد يرتبط فقط بعامل الإنتاج، نظراً لأهمية عوامل التسويق والتمويل والمورد البشري الفعال، بالنسبة لطروحات العولمة الليبرالية الاقتصادية التي لا تعترف بالحدود والفواصل، رغم أن الإنسان اليوم أصبح وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد.

فمن الناحية الفكرية يلاحظ أن مسألة الاهتمام بأفكار "الشبكة" Network و"التكامل الشبكي" Networking, integration في الوقت الراهن، قد تعززت انطلاقاً من طروحات "الاندماج والتكامل" Integration أو "الاعتماد المتبادل" Interdependence التي أصبح يروج لها أنصار الاقتصاد الدولي "المعولم" بشكل كبير بقصد التطوير والتجديد أو التغيير، حيث يحاول دعاة التصور العولمي للعالم، التكيف مع مختلف التحولات العالمية المتسارعة، من خلال بلورة اتجاه عام يأخذ بعين الاعتبار مفاهيم عامة كالمصلحة العامة المشتركة والتنوع والتخصص وتقسيم العمل، باعتبارها معايير لها أهميتها القصوى في التعامل مع مختلف قضايا المجتمع العالمي المعاصرة. ولعل من أهم القضايا التي يمكن الإشارة إليها في هذا الإطار، ما يتعلق بأهمية السرعة والتنافس من أجل الوصول إلى الأسواق، والانتقال من خصوصية الخاص إلى عمومية العام، ومن مركزية القرار إلى تعددية مراكز اتخاذ القرار والمشاركة فيه، وذلك لأجل التحول طبعاً إلى ما هو معنوي وتنافسي وعابر لما هو قومي أو وطني<sup>(3)</sup>.

كما أن النقاش العام الذي أخذ في السنوات الأخيرة يهتم بمسائل الإصلاح والتطوير، ما هو إلا تجاوب طبيعي مع طبيعة الظروف والتحولات الجديدة التي أصبح يعرفها العالم، لاسيما على مستوى البلدان النامية التي تحاول تعزيز اقتصادياتها الوطنية وتحسين إدارتها التنموية بناء على اعتماد أساليب وبرامج ومناهج عمل مختلفة ومتنوعة. حيث يبرز الاهتمام اليوم بشكل كبير بضرورة تبادل ونشر المعلومات وتكريس عمليات الابتكار والتجديد في مجال المعرفة لتعزيز القدرات وزيادة تدعيم مقاربات تحسين مستوى العمل العمومي وتنظيمه بشريا وماديا، وذلك حتى يمكن تحقيق التغيير الذي يتلاءم مع توجهات اقتصاد السوق والعمولة بل ومفاهيم اللامركزية والتسيير العمومي الجديد، بغية تحقيق الفعالية والكفاءة في مجال توزيع وتفويض السلطات والاختصاصات وتنسيق السياسات والاستراتيجيات.

ولهذا، إذا كان مطلب تحريك التنمية وإحداث التغيير، عادة ما يحتاج إلى جملة من العوامل والشروط الملائمة والفعالة، فإن الاستيعاب الجيد لآثار التحولات التكنولوجية الجديدة لا يكون إلا بوضع إطار بيئي متكامل يساعد على مواجهة هذه الآثار بما يخدم المصلحة الوطنية المشتركة ويصون حريات الأفراد وحقوقهم المختلفة، لا سيما بعد أن أصبح مجتمع المعلومات يمثل واقعا اقتصاديا واجتماعيا وتقنيا له أبعاد وتأثيرات كثيرة على مستوى المفاهيم والممارسات، حيث انتقلت حدود الفضاء أو المجال العام من السمة المطلقة إلى الخاصية المجازية، كما تغير مفهوم الزمان وازداد حجم التداخل والتشابك بين ما هو محلي وما هو دولي. أو بعبارة أخرى لم يعد المكان مكانا وإنما أصبح الكل هو المكان.

فمن حيث العلاقات الشبكية كفضاء أو مجال Sphere، يلاحظ أنها أصبحت ترتبط عمليا بين مجموعة من الفاعلين الدوليين والمحليين وبين ما هو عام وخاص وما هو قطاعي وتنظيمي وبنوي... بل وقد تحولت الشبكة Network إلى فضاء للعمولة globalisation والتحليل Analysis، انطلاقا من مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بالحقوق والمسؤوليات والمشاركة العامة وما يرتبط بها من دوائر النطاق والأفعال...<sup>(4)</sup>

أما أهمية المكان بالنسبة للإنسان، فتبرز في كونه يمثل «حقيقة طبيعية ومادية ومركز قوة بموقعه، وبماله من تأثير على حياة الإنسان سلبي وإيجابي، وبفضل المكان يستطيع الإنسان تنمية قدراته المهنية والمعيشية وبناء نظم سياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية»<sup>(5)</sup>، خاصة بعد أن تحول مفهوم الزمن ولم يعد يشكل «كما فيزيائيا يقاس بالساعات، بل غدا الوعاء الذي يحتضن التغيير، أي أنه تحول من منظور دهري أستاتيكي إلى منظور نسبي ديناميكي، حيث أصبحت العلاقة بين الزمن والتغير تعد أساسا منطقيا لقياس الحركة، وهو ما يعطي الحرية معنى أعمق ويمد دلالاتها نحو المستقبل ليجعل منه بعدا أكثر قابلية للتطويع»<sup>(6)</sup>.

وبقدر الاعتراف بأهمية العلاقة بين الدولة والتقنية في ظل العمولة، ينبغي التأكيد كذلك على العلاقة التكاملية بين الإدارة والتشبيك، حيث لا قوة للدولة إلا بالتقانة ولا مجال للتطوير والتجديد إلا بالاهتمام بالعلاقة الترابطية بين الجهاز الإداري كعملية تصميمية راديكالية تدير مختلف الأنشطة والوظائف والعمليات، وبين وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها الشبكي المعقد، لا سيما من

حيث مجال تعزيز قدرات التحليل والتخزين والربط والتنسيق للمعلومات بشكل متكامل ومتداخل أفقياً وعمودياً.

فالرغبة اليوم في تجاوز النموذج الفيبري، قد جعلت التركيز ينصب على عملية التنسيق الزمكاني لإعادة تنظيم العمل وترتيبه بما يتماشى ومتطلبات التقانة الجديدة، لضمان تجاوز الزمان والمكان واختزان المعلومات، وإعادة تنشيط قنوات التبادل والتواصل مع الشركاء، والقضاء على الممارسات التقليدية الورقية، وإلغاء البعد الجغرافي المادي...<sup>(7)</sup> وغيرها من المفاهيم والممارسات التي ارتبطت بتوجهات الإدارة الفنية والعلمية على مر التاريخ، حيث تعبر الممارسة الإدارية كفن عن مختلف المهارات والخبرات والمواهب التي يمتلكها رجل الإدارة ويتميز بها عن غيره، بينما ترتبط كعلم بمجموعة من الجهود والأنشطة البشرية التي تتميز بنوع من الحركية والتعقيد والفعالية وتسعى إلى تحقيق أهداف معينة من خلال وجود منظمة وأداء أدوار تنظيمية ووظيفية مختلفة (تنسيق، توجيه، رقابة، تنفيذ...) لأجل توفير الخدمة العامة<sup>(8)</sup>.

وبغض النظر عن المعنى الإيجابي للإدارة البيروقراطية وعلاقتها بمفاهيم العقلانية الرشيدة المعروفة عند الفيلسوف الألماني ماكس فيبر Max Weber، تجدر الإشارة إلى أن استخدام البيروقراطية في البداية لم يكن إلا تشبهاً بالكلمتين اليونانيتين الديمقراطية والأرستقراطية «للدلالة على نظام الحكم الذي يعنى القائمون فيه بالشكليات والتفاصيل الجزئية وهوامش اللوائح، أي ما يعرف بالأساليب الروتينية»<sup>(9)</sup>، حيث أطلق على خدمة الجمهور public servant الذين أصبحوا في القرن العشرين من ذوي المستوى الأدنى<sup>(10)</sup>، بالمنظمة لأجل تنسيق الجهود بشكل مستقر ومستمر في الزمان والمكان، خاصة بعد أن تحول النظر إلى البيروقراطية كأداة لتحقيق العقلنة والترشيد Rationalization عن طريق عناصر عديدة كالمعلومة والذاكرة وغيرها من إجراءات الترتيب والتنظيم والإدارة<sup>(11)</sup>.

ورغم أهمية الاختلاف الموجود بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال على مستوى الدور والوظيفة والقيم والأهداف، يمكن القول أن ارتباط الإدارة الدائم بعنصر الحاجة، قد شكل عاملاً هاماً في تطوير أساليب ممارستها واستخداماتها، لا سيما مع بروز الوسائل الالكترونية والسيبرنتيكية Cybernetiques التي أثرت على الأعمال المكتبية الاتصالية، التخزينية، التنسيقية، والإحصائية، بالإضافة إلى التكلفة والكفاية واتخاذ القرار... وغيرها<sup>(12)</sup>. فعلى عكس مفهوم "الإدارة" القديم، قد برز في أواخر القرن العشرين مصطلح "هندرة" باللغة العربية الذي يقابله بالإنجليزية مصطلح "Engineering"، المأخوذ من الفعل Engineer بمعنى هندس وأدار أو دبر وخطط<sup>(13)</sup>، كفلسفة أو تصور واتجاه حديث في عالم الإدارة، يعبر عن توجهات وأفكار جديدة (غير تقليدية) تتعلق بضرورة إعادة الهندسة والتصميم الجذري لمختلف العمليات والأنشطة والاستراتيجيات التي تقوم عليها المنظمات المعاصرة، وذلك لأجل التأكيد على مجموعة من العوامل في هذا الإطار، لعل من أهمها ما يلي<sup>(14)</sup>:

- التغيير الجذري والهيكلية الأفقية.

- تعزيز عمليات التنسيق والاتصال.

- التداول الواسع للمعلومات والبيانات والمعطيات داخل التنظيم.
- إعادة النظر في طبيعة الوظائف والأدوار والمسؤوليات.
- دعم العمل الجماعي.
- تفعيل وتطوير الأداء وفقا لأساليب التحفيز والاستقلالية والحرية والمرونة.

## المحور الثاني

### منطق التشبيك وأثره على العلاقة بين الدولة والتقانة

تاريخيا مصطلح "الشبكة" عرف تطورات كثيرة، حيث انتقلت مجالات استخدامه من ميادين الطب (القرن 18م) ووسائل النقل والاتصالات (القرن 19م) إلى ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، حينما تطورت أهمية الشبكات ودورها في تنظيم العلاقات الاجتماعية وربط الأقاليم ببعضها البعض<sup>(15)</sup>. ونظرا لأهميتها في المجالات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية (الثروة، العمل، العلاقات، التنسيق، التعاون...)، فقد أصبح مفهوم الشبكة اليوم يستخدم في ميادين كثيرة، حيث ارتبط مفهومها بمجموعة من المفاهيم الأخرى كالاقتصاد (الاقتصاد الشبكي) والمجتمع (مجتمع الشبكة) والتنظيم (التنظيم الشبكي) والمنظمة (الشبكات الدولية والمنظمة الافتراضية) والالكترونيات (الشبكات الالكترونية)... وغيرها. وذلك لأهمية الشبكة في تحقيق مجموعة من الوظائف والأدوار في مختلف جوانب الحياة كالتعليم والتجارة والتسويق والتحليل... حيث يشير معنى الشبكة من ناحية اللغة إلى مجموعة من المنظمات أو الخطوط أو الطرق أو المعلومات مثل شبكة الانترنت التي تهدف إلى ربط العالم كقوية صغيرة<sup>(16)</sup>.

ومن الناحية الاصطلاحية، يمكن تعريفها انطلاقا من التنوع الذي تعرفه مجالات ارتباطاتها واستخداماتها. حيث ارتبط مفهومها من الناحية الزمنية بمختلف التطورات التي أصبح يعرفها العالم في مجال الاتصال والمواصلات السلكية واللاسلكية وكل ما يتعلق بمخرجات التطور الرقمي والتكنولوجي الذي أفرزته مظاهر العولمة المختلفة صناعيا وتجاريا وبشريا. فالشبكة Net تتشكل من الناحية التنظيمية على تكوينات جديدة ومتنوعة كما تعتمد من الناحية العملية على استعمال وسائل الاتصال بشكل واسع ومتشابك. فالمجتمع الشبكي ليس إلا مجرد محصلة لتنظيم جديد يعكس وضعاً محلياً أو دولياً، خاصاً أو عاماً، فرضته مجموعة من عوامل تدفق الرابط الكوني.. تتميز فضاءاته بالتنافس والانسياب الحر والمترايب للمعلومات بين مجموعة من الفاعلين، كما تتعدى مجالات نشاطاته إلى ما هو خاص أو شبه عام وقد ترتبط بفضاءات مغلقة أو حرة (انترنت) أو حتى بنشاطات الشركات... وغيرها<sup>(17)</sup>.

ومن جهة أخرى، فقد تعددت آثار العولمة وامتدت إلى حد اقتران مفهوم العالم World بمفهوم الشبكة Net كما يقول "كرانغ"، حيث تم تجاوز التفسير التقليدي للفضاء العالمي بتفسير جديد يأخذ بعين الاعتبار أهمية الروابط التي تقع بين المجالين "الدولي" و"المحلي" في إطار التفاعل الديناميكي للعلاقات القائمة بين الأشخاص والمؤسسات، أين يصبح العالمي محلياً والمحلي عالمياً. فالمعنى العالمي

للمكان أصبح ينظر له من خلال خطوط الترابط والتبادل الناتجة عن الشبكات، وذلك تمييزاً له عن مقولات "العالم فسيفساء" و"العالم نظام"<sup>(18)</sup>.

أما على المستوى الاقتصادي، فيلاحظ ظهور "اقتصاد الشبكات" كما يقول مانويل كاستلز Castells، كنتيجة من نتائج الثورة التقنية في مجال الإعلام والاتصال الجماهيري، وميزة من مميزات الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على التواصل والترابط<sup>(19)</sup>، على اعتبار أن الشبكة Réseau ليست إلا تعبير عن علاقات ذات قيمة اجتماعية، حيث تقاس فعالية الشركات في هذا الإطار بناءً على مجموعة من المعايير، كمستوى التنسيق الداخلي، وصلابة البنية التحتية، ونوعية أداء الخدمة prestation de services. بينما تساهم من الناحيتين السوسولوجية والتنظيمية على تكوين علاقات (غير رسمية) بين أعضائها interpersonnelle، حيث يمكن بروز علاقات غير رسمية على المستوى المحلي والمؤسساتي (في الورشات والمكاتب ومصالح الإشراف) أو السياسي، وقد يكون دور الأعضاء فيها إيجابياً (تعاون، تضامن...) أو سلبياً (تحالفات، مافيا، زبونية)، وهي اليوم أنواع عديدة<sup>(20)</sup>.

وفي المقابل يعتبر لفظ التكنولوجيا (Technologie) من الألفاظ الأكثر استخداماً وانتشاراً، بالرغم من عدم دقته بالمقارنة مع كلمة "التقنية" أو "التقانية". وعموماً يعتبر التقدم التقني Le progrès technique عاملاً هاماً في تحقيق الإنتاج والنمو الاقتصادي والحركية الجغرافية في انتقال التكنولوجيا من مكان إلى آخر<sup>(21)</sup>.

ولقد وردت كلمة Technical / technicality باللغة الإنجليزية في قاموس المحيط، بمعنى فني أو تقني أو اصطلاحي، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية technikos بمعنى ماهر أو بارع، كما استخدمت كلمة technique للإشارة إلى الطريقة أو الأسلوب الفني أو التقني<sup>(22)</sup>. بينما عرفت التكنولوجيا في معجم المعاني بأنها «أسلوب الإنتاج أو حصة المعرفة الفنية أو العلمية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك إنتاج أدوات الإنتاج وتوليد الطاقة واستخراج المواد الأولية ووسائل المواصلات...»<sup>(23)</sup>

أما من الناحية العملية، فيلاحظ أن الكلمة تستخدم للتعبير عن عملية الاندماج الشبكي الذي يوجد بين أطراف ثلاثة «الالكترونيات الدقيقة، والحواسيب، ووسائط الاتصالات الحديثة»<sup>(24)</sup>، ومعلوم أن أهم ميزة تتميز بها وسائل الاتصال والتكنولوجيا هي ما تقوم عليه أجهزتها من أنظمة وبرمجة... أو ما توفره هذه الأجهزة أيضاً من قدرة وسهولة على التحليل والتنسيق والتخزين والترتيب للمعلومات والمعطيات.

فالالاتصال يمثل اليوم وسيلة ضرورية للتفاعل وبناء العلاقات وتبادل المعلومات والأفكار والمواقف بين البشر بغرض الإقناع أو التغيير والتأثير. وكما تركز هذه الوسيلة على السلوك تعتمد أيضاً على الرمز والإشارة بل وتختلف في عموميتها وجوداً وتطوراً عبر الزمان والمكان<sup>(25)</sup>.

ومعلوم أن هذا السلوك الاتصالي الذي يرتبط بمرسل ومستقبل ورسالة قد عرف تطوراً كبيراً في ظل العولمة الاتصالية globalization of communication، حيث ساعدت الثورة التقنية على

تنوع وسائل الاتصال وازدياد درجة انتشارها وحيويتها وفعاليتها. لا سيما في ما تتميز به من سرعة في الانجاز وانخفاض في مستوى الأسعار والتكاليف... وغيرها من العوامل التي جعلتها في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الفئات الفقيرة والمحدودة من حيث الدخل. وهو ما جعلها من أهم الوسائل التي تساهم في الدفاع عن مصالح وقضايا الفئات المحرومة والمهمشة وإيصال صوتها، نظرا لأهميتها في تعزيز مجال الترابط بين الأفراد والمجتمعات بغض النظر عن مواقعهم وانتماءاتهم واختلافاتهم.

فمن الناحية الزمنية، يلاحظ أن العقد الأخير من القرن العشرين قد عرف نشوء أنظمة وشبكات لتبادل المعلومات عبر وسائل تكنولوجيا متطورة كالإنترنت والأقمار الصناعية، مما شكل تحديا جديدا للدولة القومية لاسيما من جهة دورها البنيوي على مستوى السياسة الدولية وعلاقة الحكومات الوطنية بمجالات الاستخدام والمراقبة والضبط لهذه الوسائل التكنولوجية الحديثة، وذلك سواء فيما يتعلق بمدى قدرتها على التحكم والسيطرة في العمليات العبر-وطنية أو فيما يتعلق بقدرتها على كلفة المراقبة ومجالات الضبط المختلفة<sup>(26)</sup>.

وفي المقابل، يلاحظ من الناحية العملية تظاهر الثورة التكنولوجية اليوم كمقاربة جديدة لتجسيد التصور الليبرالي - المادي من خلال إعادة تقسيم العمل بين من يصنع المعلومة ويديرها. حيث تتوزع الخصائص العامة للمجتمع المعلوماتي (حسب كاستلنز) حول عناصر مختلفة هامة كالمادة المعلوماتية والمنطق الشبكي Networking Logic والدور المرن Flexibility<sup>(27)</sup>. الأمر الذي يجعل التطور التكنولوجي للاتصالات اليوم مرهون بالفعل الشبكي الذي يقوم على الارتباط والتفاعل بشكل أكبر.

وعموما، لقد أصبحت المعلومات والاتصالات ميزة العصر ووسيلته لحل المشاكل، خاصة وأن المشكلة اليوم لم تعد في تخزين وحفظ المعلومات فقط وإنما أيضا في الصناعة والتنظيم والتنسيق والرقابة والتوجيه والقيادة والتقييم والتقييم... وغيرها. فمن ناحية العلاقات الدولية، يلاحظ أن تأثيرها قد ارتبط بدرجات التشابك والانحسار التي تعرفها اعتبارات الجغرافيا والسياسة بسبب بروز فواعل جديدة إلى جانب الدولة القومية، وسيادة منطق التوحيد والمركزة على مستوى العالم في مقابل دعم نزعة اللامركزة والتفكيك في إطار البيئة المحلية والداخلية رغم الدور المحايد لعامل التقانة<sup>(28)</sup>، أما على مستوى سلطة الدولة فالتحدي القائم حسب بيترسون Peterson لا يكمن فقط في كيفية مساندة التطور الذي يعرفه العالم في مجال التكنولوجيا والمعلومات وإنما أيضا في كيفية مواجهة ضغوط معدلات النمو العالمي وتدفق الرأس المال وتوسع الأسواق<sup>(29)</sup>، خاصة بعد أن أصبح مصير الحكومات في هذا المجال لا يقوم إلا على ثلاث خيارات هي<sup>(30)</sup>:

- خيار التضحية وفسح المجال.

- خيار الضبط والمراقبة وتحمل التكاليف.

- خيار الغلق والمنع.

ومن جهة أخرى، تكمن أهمية الاتصال أو العملية الاتصالية في دورها في النقل أو التبادل المعلوماتي الذي يكون بين طرفين أو أكثر، لأجل تغيير أو ضبط السلوك أو الاتجاه أو الحركة أو النشاط

المرتبط بحياة الفرد والجماعة أو المنظمة. ومن خلال العملية الاتصالية والمعلوماتية (صورة، كلمة، رمز، إشارة...) يمكن التكيف والتفاعل مع البيئة المحيطة (المجتمع والنظام والمنظمة...) ويزداد التأثير على المفاهيم والنظريات بل وهياكل وأجهزة التسيير والتنظيم والإدارة المختلفة. لاسيما وأن مسألة التعامل مع تقانية المعلومات والاتصال اليوم أصبحت حتمية بسبب التحولات المختلفة التي يعيشها العالم في ظل الانتقال من مجتمع "الاقتصاد الصناعي" إلى مجتمع "الاقتصاد المعلوماتي" أو "صناعة الخدمة أو البضاعة المعلوماتية" في الكثير من البلدان<sup>(31)</sup>.

لقد عرفت البشرية الثورة المعلوماتية والاتصالية بعد الثورتين الزراعية والصناعية ونتيجة التطور التكنولوجي وما صاحبه من تحول في مجال السلطة والفكر الإنساني بما فيه الفكر السياسي الذي ارتبطت الكثير من مفاهيمه اليوم بالعديد من التحولات على الصعيدين الداخلي والخارجي. حيث تطور مفهوم السياسة وتأثرت مجالات تطبيقه انطلاقاً من التحولات التي أصبحت تعرفها العديد من المفاهيم السياسية مثل: السيادة، والأمن، والدولة القومية، والإيديولوجية وغيرها.

وكما أخذت الثورة في مجال الاتصالات والمعلومات تفرز تغيرات كثيرة على مستوى الاقتصاد والسياسة والثقافة، تعددت في المقابل أشكال الثورة التقنية المعاصرة بين ما هو الكتروني ومعلوماتي وما هو سيرنيتيكي، حيث التطور في مجال الكفاءة والتكلفة والسرعة وقوة الذاكرة (الذاكرة الالكترونية) بل وفي شبكة الربط أيضاً من خلال الاعتماد على شبكات اتصالية عالمية من أهمها شبكة الانترنت<sup>(32)</sup>، لدفع عجلة التنمية في العالم.

وعليه، لا غرابة في أن تعتبر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات اليوم من أهم الوسائل التي تستخدم في حل النزاعات والأزمات الدولية بل وتمثل أيضاً أهم عامل في تحقيق الهيمنة والقيادة على مستوى العالم أو الإقليم. وبناء على هذا التطور طرح مفهوم القرية الالكترونية الشاملة عندما تقلصت قيود التواصل والنشر والإعلام وبرزت دلالات جديدة لمعنى الهوية والتعبير والملكية.... وغيرها من المفاهيم التي أفرزتها مرحلة الانفتاح والتحول. كما ازدادت درجة التأثير والتبادل والدعاية سياسياً وتجارياً، بعد أن تحول التركيز على الصورة والعاطفة والافتراض... بل وازداد التأثير حينما أصبح الرهان اليوم قائماً ليس في من يمتلك المعلومة فحسب وإنما في من يصنعها كذلك كما سبق وأن رأينا.

### المحور الثالث

#### مستقبل دور الدولة في ظل تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات.

لقد أفرز التطور الذي عرفته البشرية في مجال التكنولوجيا الحديثة، الحاجة إلى مختلف وسائل الاتصال والمعلومات لتعزيز المجال السياسي والاجتماعي ودعم اتخاذ القرار الرشيد والتفاعل الايجابي مع مختلف الظواهر المحيطة، سواء من خلال الرغبة في تحقيق هدف التجنيد والتعبئة المجتمعية بالتنشئة والثقافة السياسية الملائمة أو من خلال أسلوب التعامل مع الأوضاع والظروف السياسية وكيفية حل الصراعات وتسوية الخلافات وتحقيق المساومات و التنازلات والتأثير على الرأي العام، حيث يمكن تناول أهمية دور الدولة في هذا الإطار، انطلاقاً من طبيعة الطروحات والخلفيات الايديولوجية الاقتصادية

والاجتماعية التي تتميز بها فلسفة الحكامة في تسيير الشأن العام، على اعتبار أن الآلة البيروقراطية وإجراءاتها الفيبرية لم تعد قادرة على تحقيق الفعالية أمام بروز فواعل كثيرة من القطاعين العام والخاص، وأن التراجع الذي عرفه دور الدولة قد أسفر عن بروز قيم ومفاهيم جديدة تقوم على المشاركة والتفاعل بين فواعل رئيسية، لاسيما في سياق الحديث عن دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تلك التي تدعو إلى ضرورة اقتسام المسؤوليات والتكامل بين التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.

ولتوضيح ذلك أكثر، يمكن إبراز أهمية وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في مجموعة من الجوانب، لعل منها ما يلي:

#### أولاً- التأثير على المواقف والسلوكيات:

يكون نتيجة توافر عاملين أساسيين هما: الاحتكار والدعاية، مادام الاحتكار لهذه الوسائل كما يقول سيمور مارتن ليبست S.M.Lipset «يعتبر أحد الشروط الرئيسية لتشكيل المواقف والسلوك عن طريق الدعاية»<sup>(33)</sup>، وأن النقاش في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يستوجب إعادة التفكير في التنمية البشرية انطلاقاً من طبيعة التحولات التي أصبح يشهدها "عصر التحول الكوكبي"، قصد خلق توازن جديد بين الإنسان والكوكب يتجاوز مشكلة التناقض بين السياسة والممارسة ويسعى إلى التكيف مع تغيرات الإحساس بالحرية والحقوق وصعوبات فهم تعقيدات التغير التكنولوجي المتراكمة، في ظل تركيز الحلول في مجال التنمية على كيفية امتلاك التكنولوجيا الخضراء (النظيفة) ومساعدة الناس على توسيع الحريات وتطوير القدرات وضمن التوافق والتعاون الجماعي- المرن<sup>(34)</sup>.

#### ثانياً- ترشيد برامج الإصلاح والتطوير:

ويمكن إبراز ذلك في عوامل كثيرة كالترشيد واللامركزية وتخفيف القيود والإفصاح عن المعلومات وكسب ثقة الجمهور بالإضافة إلى الكفاءة والانفتاح والمبادرة الذاتية والاستجابة للاحتياجات ودعم الخطط وصياغة السياسات العامة وتقديم الخدمات ذات جودة<sup>(35)</sup>. لاسيما في ظل الحاجة إلى وجود جيل جديد من بيانات التنمية البشرية، تمكن من سد بعض الثغرات فيما يتعلق بمؤشرات، طول العمر ونوعية الحياة ومستوى المعيشة ودخل الفرد والمساواة بين الجنسين GDI، نتيجة نقص المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالسكان والعمالة والتعليم والفقر وضعف المسوحات الديمغرافية والصحية لدى بعض البلدان<sup>(36)</sup>، رغم أهمية الابتكارات المفاهيمية والقياسية التي عرفتتها بعض تقارير التنمية البشرية وبنيا وإقليميا، ودورها في تحليل قضايا التنمية البشرية من أوجه متنوعة كالعنف، تغير المناخ، استبعاد الشباب، التوظيف، المشاركة المدنية، الأمن، المساواة، والإنفاق....<sup>(37)</sup>

#### ثالثاً- تطوير الأداء وبناء القدرات:

يكون من خلال ربط القدرة المعلوماتية المشتملة على قواعد التوثيق والبيانات بقدرة بناء العلاقات، ووضع رؤية استراتيجية وبنى بشرية واتصالية وإدارية ملائمة<sup>(38)</sup>، وذلك حتى يمكن مواجهة مواطن ضعف التنمية البشرية المختلفة وفهم تدابيرها الجديدة<sup>(39)</sup>. فالنموذج الجديد للتنمية البشرية

أصبح يركز على توسيع الحريات والاختيارات البشرية انطلاقاً من مبدأ توسيع قدرات الفرد والجماعة على حد سواء، رغم أن هذه الاختيارات لا تزال تثير الجدل نتيجة أهمية قضايا السلم والأمن والإنصاف والنمو والمساواة بالنسبة للتنمية والإنسان معاً، فكما تكون حاجة الإنسان إلى التنمية مرتبطة بمدى تحرره من الخوف والجوع لتعزيز قدرته على العيش في حياة أفضل، تتأسس العدالة أيضاً على اعتبارات الاختلاف والحرية وضرورات ربط المسؤولية بالسلطة الفعالة وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع<sup>(40)</sup>.

#### رابعاً- تحقيق التنمية والتغيير الاجتماعي:

لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والقادمة بشكل عادل ومتوازن، رغم استمرارية النظرة النمطية الغربية لمفهوم التنمية، حيث تعتبر التنمية عند لوشيان باي «Lucian w.pye» عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مستوى الدول الصناعية<sup>(41)</sup>. ويمثل التصنيع عند بندكس R.Bendix «محصلة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن تطور التكنولوجيا في حين أن التحديث هو التغيرات الاجتماعية والسياسية المصاحبة للتصنيع، أما التنمية فهي ثمرة هاتين العمليتين ونتيجة لازمة لزوماً منطقياً وطبيعياً عنهما<sup>(42)</sup>». كما تبرز العلاقة بين التنمية وتوسيع مجال الحرية لدى أمارتيا صن Amartya sen في كون «الحرية ليست فقط أساساً لتقييم النجاح أو الفشل بل هي أيضاً المحدد الرئيسي للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية<sup>(43)</sup>». فشروط ونوعية السعادة والرفاه والتنمية البشرية يمكن قياسها اليوم من أوجه ذاتية وموضوعية مختلفة، وذلك تبعاً لطبيعة التصورات والأفضليات ودرجة تفاعل الناس مع الأحداث وحالة شعورهم بالرضا عن الحياة (المزاج، ظروف الحياة، قبول الأوضاع السائدة، الحصول على الأشياء المهمة، إمكانية تغيير الأوضاع والظروف...)، بالإضافة إلى مسألة التقييمات الذاتية لجودة الحياة وطبيعة الأحكام الذاتية أو التقارير الشخصية الصادرة بشأن مجالات العمل والصحة والمجتمع ومؤشرات الرفاه المتعلقة بالدخل والتعليم والصحة... وغيرها<sup>(44)</sup>.

#### خامساً- تعزيز ثقافة التشبيك:

في ظل الجدل حول تحولات البنى الاجتماعية والتنظيمية لتنظيم ما بعد الحداثة (ما بعد النموذج الفيبري) ودورها في إفراز قيم وسلوكيات وتنظيمات جديدة (ماكرونالدية) تركز على الحلول الكاملة والعلاقات والترابطات ذات طابع "اللاتمايز واللاتخصص"، حيث أدى الاقتصاد العالمي والمعلوماتي إلى بروز ما يسميه كاستلز Castells بـ "مشروع الشبكات" أو "التشبيك" الذي يعتمد على تقانية المعلومات ويضمن البقاء والاستمرارية للشركات والمؤسسات التجارية والصغرى والكبرى<sup>(45)</sup>. لاسيما وأن النقاش الذي يدور اليوم حول كيفية تحقيق العالمية في البلدان النامية، ينطلق من فكرة ضرورة ضمان الحقوق الاجتماعية للأفراد وتعزيز قدراتهم من خلال الاهتمام بتصميم السياسات وخلق الروابط الاجتماعية، في ظل استمرار تحديات نقص الموارد وعدم المساواة وضعف المؤسسات ومحدودية أدوات ومخرجات السياسة الاجتماعية<sup>(46)</sup>.

فحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2002، تعتبر تقانة المعلومات والاتصالات أحد وسائل البحث والتطوير الذي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين، وأحد أدوات القوة والتفرقة بين البلدان المتقدمة والنامية التي غيرت مشكلة المعلومة، من شكوى الشح المعلوماتي إلى شكوى الإفراط المعلوماتي، ومن حاجة النفاذ والتنظيم والتطبيق إلى تحدي المحتوى والمعالجة والتوزيع.. وأسست إلى تكامل معرفي ثلاثي: علمي، إنساني، فني<sup>(47)</sup>.

أما أمن الإنسان حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، فيعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التنمية البشرية، بفضل الاهتمام به يمكن تجنب العديد من المخاطر التي تهدد حياة الإنسان ومعيشتة وكرامته، بسبب ظروف داخلية وخارجية تتعلق بالتدخل العسكري الخارجي والنزاعات ونقص في الموارد والغذاء والصحة وانتشار مظاهر البطالة والفقير... وغيرها<sup>(48)</sup>.

إن المقاربات الحديثة في تسيير الشأن العام، تلج على ضرورة الموائمة المتكاملة بين السياسة والإدارة، أي بين ما هو سياسي عام وما هو تنظيمي خاص يقوم على قواعد وإجراءات وآليات تستهدف فرض النظام والضبط لتطوير الفعل العمومي ورفع قدراته الوظيفية تنظيمياً ومالياً وإدارياً... الأمر الذي يعني أن الاتجاهات الحديثة في هذا المجال تؤكد على فكرة المساومات والتوافقات لتحقيق الفعالية قبل أي اعتبار. فالحكمة التي تشير إلى بناء اديولوجي له تصورات وفلسفته التنظيمية والوظيفية تسعى إلى تحقيق التكامل المنشود، بناء على ضرورات التفاعل والترابط وعلاقات التأثير والتأثر الموجودة بين مجموعة من الفواعل، وذلك من خلال تحديد وسائل وآليات الضبط القائمة على أساس<sup>(49)</sup>:

#### - التنظير السياسي:

الذي يجعل الحكامة تركز على الجوانب الجوهرية والشكلية للسياسة العامة.

#### - المؤسسة الإدارية:

التي تتطلب الاهتمام بالإجراءات التنظيمية ومعايير تقييم الأداء الحكومية وغير الحكومية.

#### - الهيكلة التقنية:

التي تقتضي التركيز على الفعالية الوظيفية للوقوف على مستويات الكفاية والمسؤولية التقنية. ولهذا ينظر إلى الدولة على أنها نظام ضابط يستهدف التأثير والتحكم في الآخر من خلال الاعتماد على تبادل الرسائل في الداخل والخارج. حيث تقوم العملية الاتصالية على مرسل ومرسل إليه بالإضافة إلى الرسالة ومدى تأثر واستجابة الجهة المعنية بها Feedback. فالرسالة بالنسبة للتحليل السياسي هي دائماً مضمون وتأثير وخلفية واستجابة، أما المعلومة فهي وحدة أساسية للتحليل واتخاذ القرار، حيث عادة ما تتأثر العملية الاتصالية حسب المدخل الاتصالي لكارل دويتش Karl Deutsch، ببعض إشكاليات التجانس والانسياب بالإضافة إلى درجة تدفق واتجاهات المعلومات<sup>(50)</sup>.

ومعلوم أن دور الدولة بدأ يتراجع ويتقهقر بعد أن تقلصت مساحة وظائفها التقليدية وانحسرت في بعض المجالات (التشريع، الأمن...)، حيث برز اليوم القطاع الخاص كفاعل جديد إلى جانب قوى غير ممركة بسبب تأثيرات العولمة الاقتصادية والمالية والشبكات غير الحكومية، بالتوازي مع ضعف الدور

الرقابي للدولة وسيادة منطق التشابك المساهماتي بين القطاعين العام والخاص. فالتحولات العملية الجديدة في مجالات التنظيم الإداري والسياسي أصبحت تنظر إلى الفواعل الجديدة كشريك فعال للحكومة لا يمكن تجاهله، بل إن ضرورات التطوير والتغيير اليوم تقتضي الاهتمام أكثر بالجوانب السلوكية التحفيزية لبلوغ المزيد من التأثير<sup>(51)</sup>.

فالحكامة الجيدة تسعى إلى خلق آليات التطوير والمنافسة العامة لتنمية شؤون الأفراد وصقل مواهبهم وقدراتهم في تحمل المسؤولية ومواجهة المشاكل المحيطة بهم بشكل فعال وناجع. إذ تعرف الحكامة اليوم على أنها جملة من الإجراءات والنشاطات والأحكام والقواعد والوسائل التي تضمن التسيير الرشيد وبلوغ الأهداف، من خلال الإعلام والرقابة واتخاذ القرار وتوفير الاستقامة والعدل والشفافية والمساواة والمشاركة والمحاسبة، على أساس الإشراف والتشاور والتنسيق والتعاون وتقسيم المسؤوليات<sup>(52)</sup>.

أما المعلومات التي تحولت إلى منتجات اقتصادية وتحتاج إلى أسواق وعرض وطلب، فقد جعلت الشراكة بين الدولة والتقنية تستمد أهميتها من مجموعة من المبررات والأسباب، نظرا لأهميتها في تطوير الاقتصاديات الوطنية وتحريك عجلة النمو والاستثمار وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يبرز دورها في مجال الإقناع والتأثير والتنظيم والتوجيه والتنسيق كما يتجلى أيضا في مجال تحقيق الأمن والفعالية والمواطنة الديمقراطية والشفافية، سواء من جهة دورها في تغيير أنماط الحياة الفردية والجماعية وأهمية استخدامهما في مجالات الوعي والتنشئة والتحسيس، أو لدورها في توفير وتقديم الخدمات المختلفة عبر الشبكات الاجتماعية والحرية (التجارة الإلكترونية، التأمين الإلكتروني، التعليم الإلكتروني، التسويق الإلكتروني، الإعلام الإلكتروني، الترفيه الإلكتروني، الدعاية الإلكترونية، الإعلان الإلكتروني...)، والترويج لتصورات وأفكار ومفاهيم نظرية وقيمة لها علاقة باتجاهات وإيديولوجيات فردية ومجتمعية مختلفة.

وعموما، لقد طرح ارتباط التقدم بمجالات الإدارة والتنظيم والحكم الرشيد، نقاشا جديدا يتمحور حول طبيعة العلاقة الموجودة بين التقنية والدولية/التدويل، والتقنية والدولة بعد تراجع دور الدولة وتزايد الاهتمام بمحورية الإنسان في تحقيق التنمية ودور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الرفاهية والازدهار، حيث برز التركيز من جهة على العلاقة القائمة مع بعض القضايا الاستراتيجية أو المصيرية (داخل الدولة / بين الدول)، كالسيادة والهوية ونقص الموارد والنمو الديمغرافي وانتشار الأزمات والكوارث والتفاوت بين الشمال والجنوب. ومن جهة أخرى على التحديات التي يمكن أن تواجهها الدولة القومية في مجالات التأثير والضبط أو التحكم مع ازدياد المشاكل والحلول الجاهزة وانتشار مظاهر الفساد وتقويض الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان.

ولهذا إذا كان لا بد من الربط بين الحكم الجيد ومكافحة الفساد، فإن إدارة الحكم الجيدة حسب البنك الدولي ينبغي أن «تتخطى مجرد مكافحة الفساد بأشواط فهي تقتضي باستعمال ناجع للموارد البشرية والمالية سعيا وراء تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة بالإضافة إلى الحرص على تأمين الخدمات على نحو فعال لكل المواطنين وخلق بيئة مواتية للنمو القائم على القطاع الخاص»، مادام

أن « مشكلة الفساد هي أبعد من مجرد مسألة علاقات عامة أو حتى موضوع أخلاقي، إذ يشير عدد متزايد من الأدلة الإحصائية إلى أن الفساد يفرض عبئا هائلا على التنمية»<sup>(53)</sup>.

إن الفساد ظاهرة عالمية مركبة يرتبط ظهورها وانتشارها بمجموعة من الأخطار والأسباب، ولعل من أهم مظاهر أخطارها أنها: متعددة الشبكات عابرة للحدود، ناقلة للظلم والضرر، مرتبطة بالدول والشركات، تساعد على الفقر والهدر وانتشار الجريمة المنظمة، تؤثر على استقرار وأمن المجتمعات وفرص الاستثمار والتجارة والمعونة الدولية للتنمية، كما تساعد على، استغلال المناصب العامة لخدمة المنافع الخاصة وإضعاف المؤسسات وانتهاك حقوق الإنسان وتقويض قيم الديمقراطية<sup>(54)</sup>.

أما أسبابها، فعادة ما ترتبط بمشكلة الاستبداد وضعف الديمقراطية، نتيجة تركيز السلطة وغياب المحاسبة وضعف المشاركة وعدم حرية ونزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى ضعف النمو الاقتصادي وضعف انتشار المعلومات وحرية الإعلام، وتدني مستويات الدخل والأجر والانفتاح... وغيرها من الحواجز والقيود التي تحد من شروط المنافسة والشفافية في المجتمع<sup>(55)</sup>.

كما أن المشكلة اليوم ليست فقط في ظاهرة الكسب غير المشروع التي تعرفها "اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته" بأنها «الزيادة الهائلة في الأصول الخاصة بأي موظف عمومي أو أي شخص آخر لا يمكن له أو لها تبرير دخله/دخلها بصورة معقولة»<sup>(56)</sup>، وإنما أيضا في تأثيرات التقدم التقني المختلفة التي امتدت إلى أشكال الضبط والتنظيم والرقابة والديمقراطية بعد أن أصبحنا نعيش كما يقول ميشال فوكو في "مجتمع الرقابة"<sup>(57)</sup>، حيث شمل التأثير التقني جوانب التفكير والثقة بالإضافة إلى الظروف والأوضاع، خاصة بعد أن فقدت الدول «جانبا من القوة التي كانت تتمتع بها في الماضي وقل نفوذها في وضع السياسات الاقتصادية»<sup>(58)</sup>.

ولعل من أهم تأثيرات العولمة على مستوى الدولة والتقنية حسب البعض، ما يتعلق بازدياد التركيز على وسائل الثورة التكنولوجية على حساب العادات والتقاليد والقيم، بعد أن ازدادت درجة التشابك بين الإنسان والآلة وانتشار ظواهر الهشاشة الداخلية بسبب ضعف الاستقرار الداخلي وزيادة حجم الفوارق في الدخل بين الدول والطبقات وضعف الأنظمة السياسية في السيطرة على الرأي العام. حيث أسفرت على بروز ثلوث متكامل من الأزمات السياسية - على مستوى الدولة والنظم والعالم -، سواء بسبب الضغط الذي أصبحت تمارسه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والثقافات الفرعية، وغلبة نخب السوق للنخب الديمقراطية وبرز انتماءات جديدة، أو نتيجة احتكار القوة في العلاقات الدولية وعدم تناغم البنية الديمقراطية بين البلدان الصناعية والنامية وعمل المؤسسات الدولية<sup>(59)</sup>. كما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

على مستوى الديمقراطية :

- الديمقراطية الانتخابية في معظم البلدان النامية.
- الديمقراطية الليبرالية في البلدان الصناعية.
- غياب الديمقراطية على مستوى العلاقات الدولية.

على مستوى النظم السياسية :

- نخب السوق (اتماءات جديدة).
- نخب الديمقراطية (حقوق الاقليات).

على مستوى الدولة :

- ضغوط عليا (المنظمات الدولية - الشركات المتعددة الجنسيات- المنظمات غير الحكومية).
- ضغوط سفلى (ثقافات فرعية).

وبناء على ذلك، يمكن القول أن دور المعلومات في إيجاد قاعدة معرفية لحل المشاكل وتحقيق الفعالية والرقابة، إذا توفرت شروط معينة كالدفقة والشمولية والملائمة والموضوعية وهيكل تنظيمي مساعد على انسيائها من أعلى إلى أسفل أو بصورة أفقية مرنة<sup>(60)</sup>، لا يجب تجاهل أثر الثورة التكنولوجية في زمن العولمة، سواء على مستوى الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد كما يقول برتران بادي Bertrand Badie « على المسرح العالمي ولا شيء يخصها داخليا كلية ولا خارجيا كلية، إذ أصبحت سيادتها وهمية وغير متلائمة أكثر من إي وقت مضى، لكنها تشارك مع فاعلين آخرين في مهمة ليست ملزمة سوى جزئيا لكي تحثهم على إعادة ابتكار المسؤولية بسبب ابتغاء المباحج التي تمنحها»<sup>(61)</sup>، أو على المستوى الثقافي والايديولوجي بعد أن تم إضعاف هيمنة الدولة على الثقافة، بسبب بروز الثقافة الكوسموبوليتية Cosmopolitisme وتعميم استخدام اللغة الانجليزية<sup>(62)</sup>، وتمركز الصراع - كما تقول سعاد خيري- بين نوعين من القوى: « قوى تقدمية تعتبر الثورة العلمية التكنولوجية عاملا فعلا مسرعا ومشددا لعملية الانتقال والعمل على تسخيرها لخدمة البشرية، وقوى رجعية تستخدمها لجلب المصائب إلى البشرية ولوقف العملية التاريخية»<sup>(63)</sup>. خاصة وأن تأثيرات الثورة التكنولوجية حسب البعض قد شملت جوانب كثيرة كتغيير ظروف وأوضاع العالم وتحريك الأسواق المالية والنزاعات السياسية المحلية بالإضافة إلى نزع قدسية الدولة وتحويل ميزان قوة المعلومات لصالح الأقوياء اقتصاديا....<sup>(64)</sup>

## الخاتمة:

مما سبق نخلص إلى أن التفاوت بين الدول في مجال التطور التكنولوجي لخدمات الاتصال والمعلومات، يجعل الاهتمام على مستوى الدولة والمجتمع متمركزا حول قضايا كثيرة، نتيجة أهمية الاستثمار ونقل الخبرة والشراكة ودور وظائف المراقبة والكشف في تطوير آليات التعامل مع برامج ومحتويات الصناعة الرقمية المختلفة، حيث كما يمكن النظر إلى الحكم الصالح بمثابة الأداة "الحيادية التنموية" التي تعزز ثقافة الاتصال والمعلومات في المجتمع بمشاريع قاعدية مادية وفنية وقيمة متنوعة، ينبغي أيضا ضمان التعامل الجيد مع إشكاليات التقانية الأساسية التالية:

- إشكالية الاستفادة (منها) والاستعمال (لها)، لبناء الوعي بمتطلبات الحدود والقيود ومبررات التوجيه والتدريب في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- إشكالية تفعيل الأداء من خلال نقاش وحوار عقلائي، لحل مشكلات التوازن العلائقي بين الأنا والآخر، المركزي والمحلي، الإنتاج والاستهلاك، التوازن المادي والروحي، والمجال العام والمجال الخاص.. وضمان محاربة البطالة والبيروقراطية والفساد... وغيرها.
- إشكالية جودة الخدمة واطلاع المواطنين، لجسر حجم الفجوة الرقمية على مستوى البلدان المتقدمة والنامية والمدن والأرياف، وضمان الحماية والوقاية من مختلف أخطارها.

## الهوامش:

- (1) محمود عبد الفضيل، ((التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة))، في: وليد عبد العي (وأخرون)، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص27.
- (2) محمد ناصر عارف، التنمية من منظور متجدد التحيز - العولمة - ما بعد الحداثة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002، ص130.
- (3) منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في اطار المتغيرات المحلية والعالمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص225-226.
- (4) ووريك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، فبراير 2013.
- (5) عبد الجليل عبد الغني الخرساني، السكان والتربية والتنمية (جدلية العلاقة)، ط1، اليمن، سلسلة دراسات ثقافية (4)، الهيئة العامة للكتاب، 2012، ص15.
- (6) وليد عبد العي (وأخرون)، نفس المرجع السابق، ص5.
- (7) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصايغ، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص428-429.
- (8) محمد نصر مهنا، الإدارة العامة الحديثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص25-32.
- (9) احمد عطية الله، قاموس السياسي، ط3، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص248.
- (10) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، الترجمة والنشر باللغة العربية مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص7.
- (11) أنتوني غيدنز، نفس المرجع السابق، ص408-409.
- (12) نفس المرجع، ص165-166 (ص168-170) (ص172-174، نفسه مهنا).
- (13) أنظر قاموس المحيط: Mohamed badawi ,almuhit oxford study dictionary , english-arabic,lebanon, academia, 2003,p348-349.
- (14) إبراهيم بدر شهاب، معجم الإدارة، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص514 - 515.
- (15) عبد الكريم غريب، (( الحكامة في مجال التربية والتكوين من المقاربات إلى النموذج التربوي التكويني المغربي الحداثي ))، مجلة عالم التربية، العدد 20، 2011، ص136.
- (16) <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9>
- (17) السيد يسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص269-271.

(18) ووريك موراي، نفس المرجع السابق، ص 64-68.

(19) غيدنز، نفس المرجع السابق، ص 729-730.

(20) حول مفهوم الشبكة انظر قاموس الاقتصاد والعلوم الاجتماعية:

Dictionnaire d'économie et de sciences sociales. Sous la direction de C-D échaude maison , commenté en langue arabe par: Med Cherif ilman ,Berti Editions , Alger.2009,p858-859.

(21) ibid , P985.

(22) Mohamed badawi, op cit ,P1094.

(23) <https://www.almaany.com/ar/dict/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7>

(24) جاسم محمد جرجيس، قطاع المعلومات في الوطن العربي محاولة في تشخيص المشكلات وتوصيف المعالجات. دمشق، دار الفكر، 2002، ص 206 – 207.

(25) عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، المكتبة الجزائرية بوداود، 2007، ص 13-15.

(26) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 629-630.

(27) السيد يسين، نفس المرجع السابق، ص 267.

(28) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص 386-391.

(29) فيك جورج وبول ولدنج، العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة: طلعت مصطفى السروجي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 28.

(30) جون بيليس وستيف سميث، نفس المرجع السابق، ص 629-630.

(31) جاسم محمد جرجيس، نفس المرجع السابق، ص 208-209.

(32) ليا عادل، الدولة الحديثة لمواجهة العولمة النيوليبرالية، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص 222-223.

(33) سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة، تعريب: خيري حماد وشركاه، بيروت، منشورات دار الأفاق الجديدة، ص 186.

(34) Kishan Khoday, (( Rethinking Human Development in an Era of Planetary Transformation)), 2018 Human Development Report Office DISCUSSION PAPER.p3-4.

(35) يوكو كانيكو، (( جهود الإصلاح الإداري في اليابان الخبرات الراهنة وما حققته من نجاح ))، في : مؤلف جماعي، تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري دراسة حالات خمس دول أسيوية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998، ص 88-89 و 93-94.

(36) Peter Hacki ,(( A New Generation of Data for Human Development)), UNDP, 2018 Human Development Report Office BACKGROUND PAPER ,p2-7.

(37) Christina Lengfelder and Christelle Cazabat ,(( Review of conceptual and measurement innovations in national and regional Human Development Reports 2010-2016 )) ,UNDP,2016, Human Development Report BACKGROUND PAPER, p3-7.

(38) محمد عبد الفتاح محمد ادارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية قضايا ورؤى معاصرة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص 97-98.

(39) Sudhir Anand, ((Recasting Human Development Measures)),2018 UNDP MARCH, Human Development Report DISCUSSION PAPER ,p2-3.

(40) Christina Lengfelder, ((Policies for human development)), 2016 UNDP Human Development Report BACKGROUND PAPER ,p3-4.

(41) محمد تصرعارف، نفس المرجع السابق، ص 147.

(42) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 105.

- (43) امارتيا صن، التنمية حرية (مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقير)، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة، مايو 2004، ص15-16. نفسه ص31.
- (44) Paul Anand, (( Happiness, well-being and human development: The case for subjective measures)), UNDP 2016, Human Development Report BACKGROUND PAPER, ,p3-5.
- (45) غيدنز، نفس المرجع السابق، ص428-429.
- (46) Juliana Martínez Franzoni and Diego Sánchez-Ancochea, (( Achieving universalism in developing countries)), UNDP2016 , Human Development Report BACKGROUND PAPER , ,p3-8.
- (47) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، (خلق الفرص للأجيال القادمة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص70-71.
- (48) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ( تحديات أمن الانسان في البلدان العربية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص2.
- (49) هشام هدي، الإدارة المعاصرة، الرياض، 2010، ص16-17.
- (50) محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترايات والأدوات، الجزائر، (د. د. ن)، 1997، ص144-152.
- (51) هشام هدي، نفس المرجع السابق، ص21-22.
- (52) محمد فاتحي، (( نحو أسس متينة للحكامة المحلية في التربية والتعليم ))، مجلة عالم التربية، العدد 20، 2011، ص49.
- (53) أنظر / الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إدارة الحكم: أخبار وأفكار. [www.worldbank.org/resources/GN&arabic.jan08.pdf](http://www.worldbank.org/resources/GN&arabic.jan08.pdf).
- (54) أنظر / اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات، (إعداد جيليان ديل)، منظمة الشفافية الدولية، ص3-5. [www.parliament.gov.SD08/MSF/pdf](http://www.parliament.gov.SD08/MSF/pdf).
- (55) أنظر / مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص33-35. [www.undp-aci.org/anti-corruption/20report..35-33](http://www.undp-aci.org/anti-corruption/20report..35-33)
- (56) أنظر / اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، الإعلان الذي أقرته الدورة الأولى للاتحاد الإفريقي في دوربان، جويلية 2002 حول: "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، ص4. في: [www.auanticorruption.org/covention\\_conbating\\_corrupt](http://www.auanticorruption.org/covention_conbating_corrupt).
- (57) أنتوني غيدنز، نفس المرجع السابق، ص418-419.
- (58) نفس المرجع، ص731.
- (59) وليد عبد الحي، ((أفاق التحولات الدولية المعاصرة))، نفس المرجع السابق، ص22-23.
- (60) محمد عيسى الفاعوري الإدارة بالرقابة، عمان، دار كنوز المعرفة، 2007، ص195-199.
- (61) برتران بادي، عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص219.
- (62) سعاد خيري، العولمة وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأس مال والعولمة الإنسانية، ط1، بيروت، دار الكنوز الأدبية، 2000، ص81.
- (63) نفس المرجع، ص130.
- (64) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، الجزائر، منشورات ANEP، 2003، ص136-140.